

## كونسورتيوم السودان

حركة المجتمع المدني الأفريقي والدولي من أجل السودان

## آثار القصف الجوي على المناطق المدنية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بجمهورية السودان

يناير 2014

يعمل كونسورتيوم السودان مع مجموعة من الشركاء السودانيين المحليين الموثوق فيهم، والذين يعملون على الأرض في جنوب كردفان منذ بدء النزاع الحالي في أواخر 2011. كل الهجمات المشار إليها في هذا التقرير وقعت على مناطق لم يكن فيها أي وجود عسكري، ويسهل للغاية التعرف على كونها مناطق مدنية الطابع. نحن نؤمن بأن هذه المعلومات تقدم قرائن قوية على استهداف القوات المسلحة السودانية للمدنيين بشكل مباشر ومتعمد في جنوب كردفان.

في ظل تركيز المجتمع الدولي على مستجدات الأحداث في جنوب السودان، انتهز الرئيس السوداني، عمر البشير، الفرصة لشن هجوم عسكري ضخم على قوات المعارضة المسلحة التي استطاعت – منذ أن رفعت السلاح ضد حكومة الخرطوم في 2011 – السيطرة على مناطق كبيرة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، السودانييتين.

وفي إطار هذا الهجوم، صعّدت القوات الجوية السودانية من قصفها للسكان المدنيين الذين يعيشون في هذه المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، حيث شهد شهر ديسمبر المنصرم أكبر عدد من عمليات القصف الجوي على مناطق مأهولة بالسكان – وأعلى رقم في الإصابات التي وقعت بين المدنيين – منذ اندلاع النزاع الحالي في جنوب كردفان، قبل أكثر من عامين ونصف العام.

### جنوب كردفان

خرجت عن الحكومة السودانية عدة إشارات، خلال الأسابيع القليلة الماضية، تشي بنيتها استغلال بداية موسم الجفاف لشن هجوم عسكري على الأراضي التي تسيطر عليها قوات المعارضة في جنوب البلاد، بهدف "إنهاء التمرد" في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ففي 20 ديسمبر، وبعد مضي أسبوع واحد على اندلاع القتال في جنوب السودان، شنت القوات المسلحة السودانية الهجوم البري الأول على جنوب كردفان، ضمن سلسلة من الهجمات التالية، حيث استهدفت في البداية مهاجمة المناطق القريبة من كاودا، وهي مركز سكني

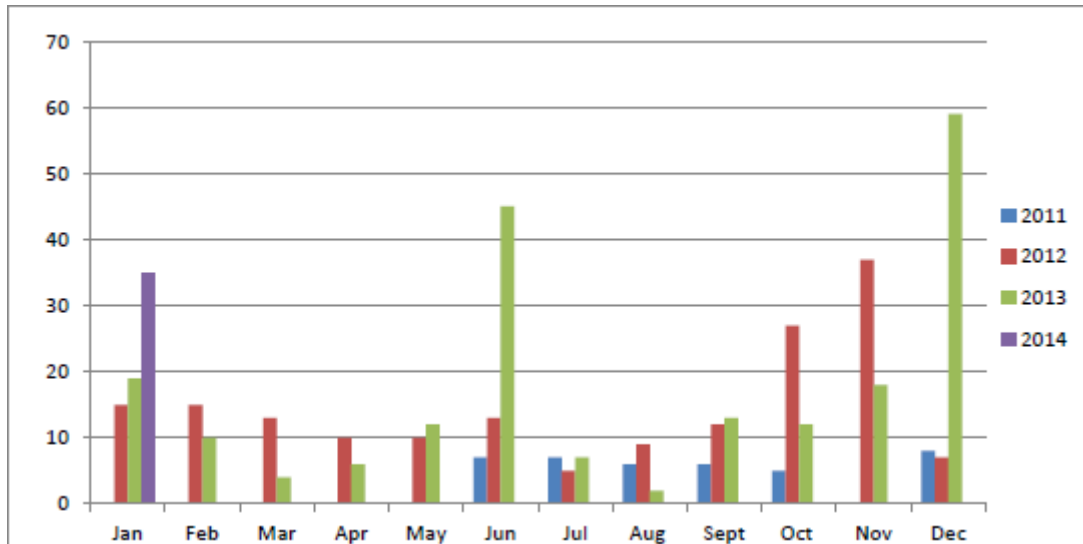
رئيسي، قبل ان تحول خطوط الهجوم إلى ترويجي في محلية البرام، فيما يبدو أنه محاولة للسيطرة على الطريق الذي يربط جنوب كردفان بجنوب السودان. وذكرت بعض التقارير أن قوات المعارضة الممثلة في الجيش الشعبي لتحرير السودان – الشمال استطاعت صد هذه الهجمات، وشتتت، على ما يبدو، هجومًا مضادًا في مواقع أخرى بجنوب كردفان.

وقد نجم عن القتال البري، وما استتبعه من تقدم وتراجع لخطوط المواجهة دمارًا كبيرًا في الممتلكات المدنية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، إذ ذكرت تقارير، تدمير نحو 1500 منزل مدني جراء القتال في محلية كادقلي، ونحو 100 في البرام. وقد أوردت بعض التقارير أن معظم تلك البيوت قامت بحرقها عمدًا قوات الحكومة السودانية أثناء تقدمها، بيد أن المراقبين على الأرض لم يتمكنوا بعد من التحقق من تلك الادعاءات.

وبخلاف الأضرار البالغة التي نجمت عن الاشتباكات المباشرة بين القوات الحكومية وقوات المعارضة، عبر خطوط المواجهة المختلفة، قامت القوات المسلحة السودانية أيضًا بتصعيد حملة القصف الجوي على مناطق مأهولة بالمدنيين، فأوقعت أعدادًا كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف غير المقاتلين، ودمرت ممتلكاتهم، فضلًا عما ألحقته من أضرار بالأراضي الزراعية، بالإضافة إلى مقتل وإصابة أعداد من الأغنام والماشية.

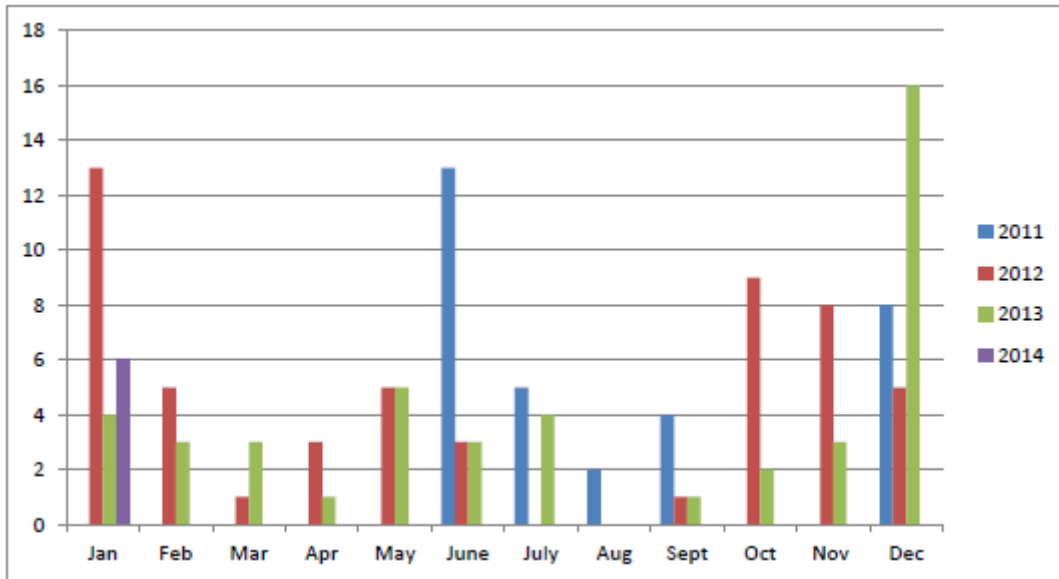
وقد ذكرت تقارير لمراقبي حقوق الإنسان على الأرض، بين 15 ديسمبر 2013 و15 يناير 2014، في جنوب كردفان، أن هناك زيادة ملحوظة في عمليات القصف الجوي لتجمعات المدنيين في المحليات الخمس التي تعمل فيها فرق المراقبين (هييان، ودلامي، وأم دورين، وكادقلي). فقد سجل المراقبون، تحديدًا، 56 عملية قصف مدفعي مختلفة على أهداف مدنية في أنحاء من جنوب كردفان، خلال شهر ديسمبر. وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الهجمات المسجلة في نوفمبر، ليصبح ذلك العدد أكبر عدد مسجل للهجمات منذ اندلاع النزاع الحالي في جنوب كردفان في 2011. هذا الارتفاع الاستثنائي في عدد عمليات القصف المدفعي على أهداف مدنية استمر في العام الجديد، حيث تم تسجيل 35 هجومًا مختلفًا بين 1 – 15 يناير.

### جنوب كردفان: الهجمات المدفعية على مناطق مدنية: يونيو 2011 – يناير 2014

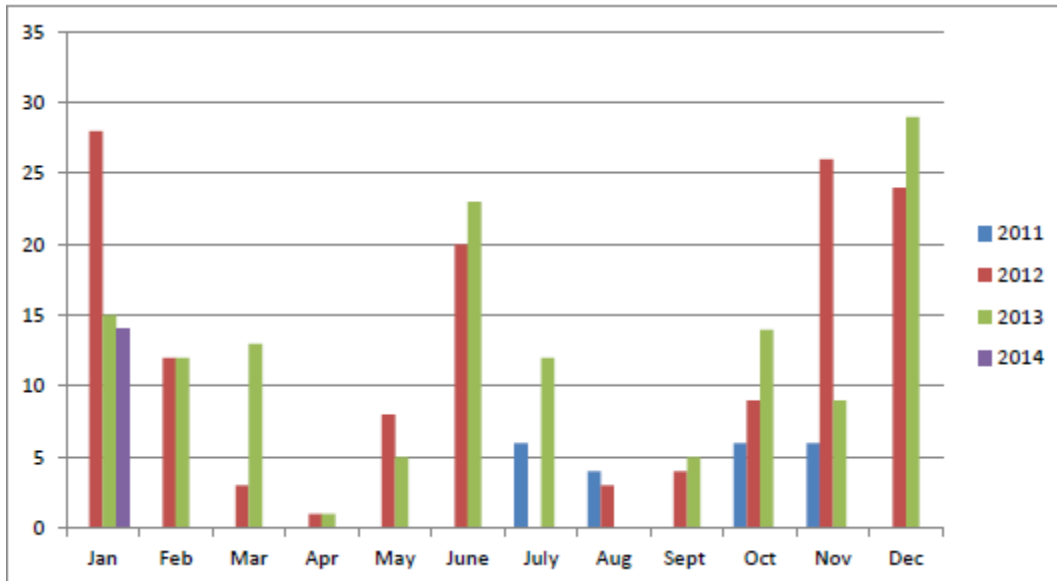


لم يكن لزيادة الهجمات على أهدافٍ مدنيةٍ إلا أن تؤدي إلى زيادة الخسائر بين صفوف المدنيين. ورغم أن السكان المدنيين قد اعتادوا على استهداف الهجمات الجوية لهم، بشكل متكرر، منذ 2011، فأجبرتهم تلك الظروف على تعلم أفضل سبل الاختباء والاحتماء من القاذفات التي تحوم فوق رؤوسهم يوميًا، رغم ذلك، فإن الكثيرين لم يستطيعوا حماية أنفسهم أو أسرهم إبان الهجمات الأخيرة، مما أسفر عن مصرع 22 مدنيًا خلال شهر واحد (15 ديسمبر – 15 يناير)، وإصابة 41 آخرين خلال الفترة نفسها، جراء القنابل التي تلقي بها القوات الجوية السودانية على جنوب كردفان. ومرةً أخرى، تسجل أرقام الضحايا في ديسمبر أعلى أرقام يسجلها شركاء كونسورتيوم السودان منذ اندلاع النزاع في 2011.

### جنوب كردفان: أعداد المدنيين الذين لقوا مصرعهم جراء القصف الجوي: يونيو 2011 – يناير 2014



### جنوب كردفان: عدد المصابين من المدنيين جراء القصف الجوي: يونيو 2011 – يناير 2014



وحيث دفع الارتفاع الحاد في الهجمات التي تستهدف المدنيين في جنوب كردفان، بالإضافة إلى عدم التيقن من مسار الهجمات العسكرية المستمرة، بعض السكان المدنيين إلى إعادة تقييم مدى الأمن الذي قد يتمتعون به باستمرار بقائهم وأسرههم في جنوب كردفان. على أن من مال من هؤلاء إلى ترجيح كفة البحث عن ملاذٍ من القتال، بعبور الحدود للوصول إلى مخيمات اللاجئين في جنوب السودان المجاورة، أصبح عليه ان يختار بين الاستمرار في تحمل تصاعد النزاع في بلده، أو الفرار إلى بيئة غير مستقرة ولا آمنة إلى حد بعيد، في جنوب السودان. فلجنوب كردفان حدود مع ولاية الوحدة بجنوب السودان، والتي تأثرت بشدة بأحداث العنف الأخيرة مع المحاولات المسلحة لقوات المعارضة للسيطرة على بانتيو، عاصمة الولاية.

إن التقييم الذي سقناه للوضع في جنوب كردفان، على قتامته، لا يعكس بشكل كافٍ مرارة ما تسببت فيه الهجمات التي تستهدف المدنيين منذ 2011، من تدمير بطيء، ولكنه مستمر، للمرافق المجتمعية، والموارد، وغيرها من بنية أساسية لازمة لضمان أساسيات الحياة لهؤلاء السكان، كأفراد ومجتمعات، بما في ذلك نقاط المياه، والأسواق، والمدارس، والعيادات، وأماكن العبادة. وعلى الخطورة نفسها – كما أوضحنا في تقارير سابقة لكونسورتيوم السودان خلال 2013 – يأتي توقيت القصف الجوي ونمط انتشاره الجغرافي، والذي يبدو أنه يشير إلى نية متعمدة لإعاقة الزراعة والحصاد وتوزيع المحاصيل الزراعية، حتى يزداد الوضع الإنساني الهش سوءاً، في ظل استمرار الحكومة السودانية في تقييدها الصارم لتقديم أي مساعدات للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة داخل حدودها.

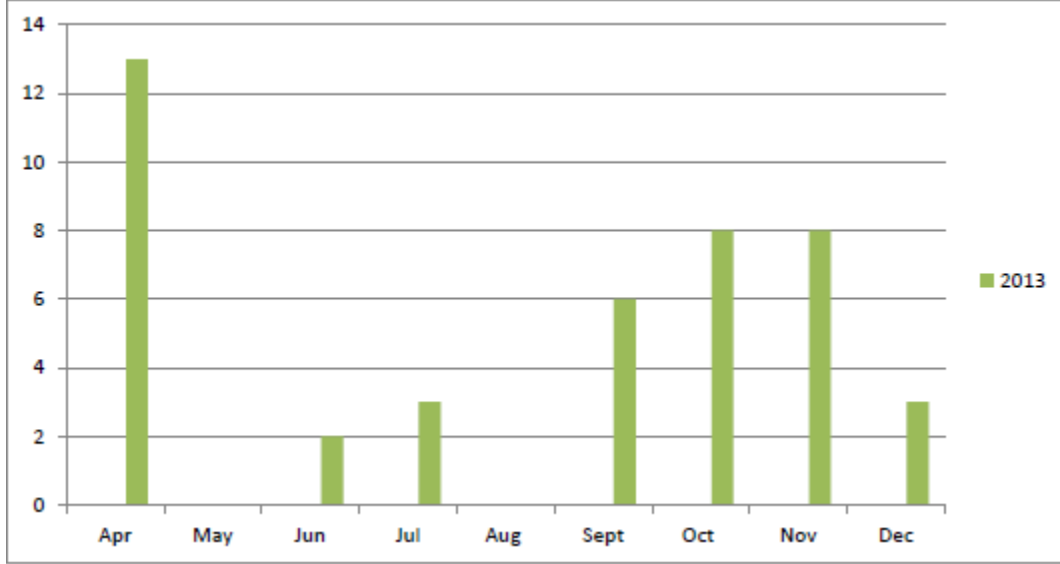
## النيل الأزرق

تدور المعلومات الواردة في هذا التقرير، تحديداً، حول جنوب كردفان – حيث لكونسورتيوم السودان شركاء يعملون على الجمع المستمر للمعلومات خلال السنتين والنصف الأخيرتين من عمر النزاع – ولكن وضع السكان المدنيين في النيل الأزرق ربما يكون أسوأ، إذ كانت الحكومة السودانية هناك أكثر فاعليةً في دفع المدنيين لإخلاء قراهم والتنازل عن أراضيهم والفرار عبر الحدود، بعد ما أحرزته من نجاحات عسكرية ميكرة هناك، بالإضافة إلى توالي مواسم حصاد ضعيفة. فهناك حالياً 121,000 لاجئ، على الأقل، من النيل الأزرق يعيشون في مخيمات بولاية أعالي النيل في جنوب السودان، فضلاً عن 38,000 آخرين لجئوا إلى إثيوبيا. ولكن، على الرغم من (وربما بسبب) نجاح الحكومة السودانية في إجبار المدنيين على النزوح، فقد استمر استهدافها لوسائل العيش المحدودة التي بقيت بأيدي مواطنيها ممن بقوا في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في النيل الأزرق، مع تركيز حملات قصفها الجوي، هنا أيضاً، على تجمعات المدنيين، والبنية التحتية لتلك المجتمعات (بما في ذلك مهاجمة الأسواق في أيام انعقادها) وعلى الأراضي الزراعية التي لا تنفك تنقلص مساحاتها، والتي يستخدمونها في زراعة محاصيل غذائية حيوية.

كان جمع المعلومات من النيل الأزرق، خلال العام الماضي، أكثر صعوبة، ولم يستطع كونسورتيوم السودان الحصول على بيانات من شركائه على الأرض منذ منتصف ديسمبر، ولكن الرسم البياني التالي يوضح نمط الهجمات الموجهة لأهداف عسكرية، كما تمت ملاحظتها والتحقق منها في النيل الأزرق منذ أبريل 2013. وكما هو الحال في جنوب كردفان، تتزامن الهجمات، هنا أيضاً، مع موسمي الحصاد والزراعة – فيما يعتقد أنه بغرض إعاقة هذه الأنشطة الحيوية وفرض المزيد من التقييد على قدرة السكان المدنيين في المناطق التي

تسيطر عليها المعارضة على إطعام أنفسهم. ونلاحظ من الرسم البياني، أيضاً، أن دورة الهجمات تأتي مبكرة قليلاً عن مثيلاتها الموجهة لجنوب كردفان، حيث أن المواسم الزراعية في النيل الأزرق تأتي مبكرة عن مثيلاتها في جنوب كردفان.

### النيل الأزرق: الهجمات المدفعية على المناطق المدنية: أبريل – ديسمبر 2013



### الخلاصة

تنسق التوجهات والأنماط التي يعكسها هذا التقرير، فيما يتعلق بالأوضاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق مع ما أوردته تقارير كونسورتيوم السودان طوال 2013، وتحديدًا السماح للحكومة السودانية، مرة أخرى، بمتابعة استراتيجية شن الحرب المتعمدة على مواطنيها، واستهداف البنية التحتية والموارد اللازمة لحياة المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة. تلك الاستراتيجيات – كما نفذتها الحكومة السودانية في السابق في جبال النوبة في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أو في دارفور منذ 2003 – يبدو أنها تشي بنية لدى من يقودون عمليات مكافحة التمرد، ألا تقتصر عملياتهم على مهاجمة الأفراد والمنشآت العسكرية وما يرتبط بها من أهداف، بل تتخطى ذلك إلى ممارسة سياسة الأرض المحروقة بغرض تهجير وتدمير السكان المدنيين في المجتمعات التي خرج منها مقاتلو المعارضة. فعلى الرغم من نشوب اشتباكات برية بين القوات الحكومية وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال على فترات متقطعة، فإن الجمود النسبي للحسم العسكري إلى جانب عدم المبالاة البادية من قبل الهيئات الإقليمية والدولية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، بالمعاناة التي تنزلها الحكومة السودانية بمواطنيها، يبدو أنها خلقت لدى الحكومة السودانية إرادة أكبر في الاعتماد على تلك الأساليب الحربية (التي تندرج بوضوح تحت تصنيف انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني) بوصفها مكونًا أساسيًا في استراتيجيتها العسكرية.